

شكاوى نرفعها إلى وزير التربية إلغاء الفترة المسائية.. مشاكل وآثار سلبية في العاصمة

وصل إلى (قضايا وناس) العديد من الشكاوى من قبل أهالي حي شارع كلية الشرطة (الدائرة العاشرة) بأمانة العاصمة جراء التصرف الذي فوجئوا به وهو النذرة لإلغاء الفترة المسائية بمدرسة أروى دون دراسة مسبقة لما سحدثت من نتائج عكسية لأهالي الطالبات انقسم عند الإلغاء والدمج وهذا بالذات سعيد كابوسا كبيرا على الطالبات خاصة وأن الفصول الدراسية مزبحة بالطالبات في الفترتين الصباحية والمسائية.. فكيف سيكون الحال عندما يتم إلغاء الفترة المسائية ستجشش الطالبات في ازحام مخيف كفترة واحدة بدلاً من فترتين بحيث يكون عدد الطالبات في الفصل الواحد ٨٠ طالبة بدلاً من ٤٠ طالبة في الفترتين.

الغريب في ذلك أنه لا يوجد قرار وزاري بشأن هذا الإلغاء خاصة وأن هذا الدمج الذي جعل المدرسة ترفض قبول أي طالبة جديدة لهذا العام بحجة أن المدرسة استيعابها زائد فوق طاقتها.

وللتحقق من الشكاوى نزل (قضايا وناس) للتأكد من صحة الشكاوى وقام بالاتصال بالجهات المختصة وبدأ بالاستاذ مطهر الخميسي - مسؤول المجلس المحلي بالمنطقة والذي ساند عن هذه الشكاوى فاجاب قائلاً:

حقيقة أن هذا الأمر هو توجه من قبل وزارة التربية بإلغاء الفترات المسائية في العاصمة ليس في مدرسة أروى بالذات ولكن في كل المدارس.. وأضاف الخميسي أنه لم يتم الإلغاء إلا بعد أخذ الاحتياطات والتأكد من الأثر الذي سيحصل بعد دمج الفترتين وجعلهما في فترة واحدة وأنه سيتم الثاني في هذا الجانب إذا كان له أثر فليس باللازم الدمج.. الملحق بضع هذه الشكاوى أمام وزارة التربية والتعليم.

وفاة ٤٩ شخصا بسبب الحوادث المرورية الأسبوع الماضي

■ كـتـب / محمد العزيمي



أودت الحوادث المرورية بحياة ٤٩ شخصاً من مختلف الفئات العمرية خلال الأسبوع الماضي والتي وقعت في عموم محافظات الجمهورية وبلغت ١٧٧ حادثة مرورية. وأشارت الإحصائية الأسبوعية للإدارة العامة للمرور إلى أن الحوادث المرورية تنوعت بين صدمام ودهس وانقلاب نتج عنها وفاة ٤٩ شخصاً وإصابة ١٣٩ شخصاً بإصابات بالغة و١٢١ شخصاً بإصابات بسيطة وأن الخسائر المادية بلغت حوالي ٤٠.٠٠٠ و٣٠٠٠ ريال.

وتكررت الإحصائية أن الحوادث التي تزداد فيها نسبة الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها هي الأمانة بـ٦٢ حادثاً وتغز بـ ٢٨ حادثاً والحديدة بـ ١٨ حادثاً وعمران بـ ١٢ حادثاً.

وأرجع مدير عام الإدارة العامة للمرور العميد ركن أبو بكر العمودي أبرز أسباب الحوادث التي وقعت إلى السرعة والإهمال والخلل الفني وعكس الخط والتجاوز الخطر مطالباً كل مستخدمي الطريق بالالتزام بالقواعد المرورية لتفادي هذه الحوادث المرورية والخسائر البشرية والمادية الناتجة عنها.



بعد إحالة القضية إلى الجزائية المتخصصة:

أهالي الطفلة المختطفة سارة الصمدي يناشدون رئيس مجلس القضاء إجراء محاكمة عاجلة للجناة

خاص / قضايا وناس

والنائب العام التوجيه إلى النيابة الجزائية المتخصصة للإسراع في البت في القضية إحالتها إلى المحكمة وإجراء محاكمة عاجلة وعلنية للجناة والكشف عن العصابة التي تقف وراءهم وإنزال أقصى العقوبات بحقهم ليكونوا عبرة لأمثالهم من العابثين والمتاجرين بأرواح الناس.

وعبر الصمدي عن قلقه من أن تؤدي عملية الماطلة في البت في قضية اختطاف ابنته - إلى تمييعها مطالباً المنظمات الحقوقية والإنسانية خصوصاً المهتمة منها بقضايا الطفولة بالوقوف إلى جانبه في متابعة القضية والضغط على الأجهزة القضائية لإجراء محاكمة عاجلة للجناة ومن يقف وراءهم.

وكانت الطفلة سارة أوبوكر الصمدي البالغة من العمر (٥) سنوات اختطفت بتاريخ (١-٧-٢٠١٢م) من مكان سكنها شارع العديد مدينة إب أثناء ما كانت تقوم برمي مخلفات القمامة- وبعد الإبلاغ عن عملية الاختطاف - تمكنت الأجهزة الأمنية بمديرية حرض من إلقاء القبض على الجاني الخاطف والطفلة معه - أثناء محاولته تهريبها إلى المملكة العربية السعودية.

شكا أهالي الطفلة سارة الصمدي التي تم اختطافها من قبل عصابة مطلع شهر يوليو المنصرم لغرض تهريبها إلى المملكة العربية السعودية - ما وصفوه بماطلة الأجهزة القضائية في البت في قضيتهم وإجراء محاكمة عاجلة للجناة والكشف عن من يقف وراءهم.

وقال والد الطفلة سارة أوبوكر الصمدي انه ورغم مضي شهرين كاملين منذ إلقاء القبض على الجاني واعترافه بجريمته لم تتم محاكمته حتى الآن.

وتشير وثائق القضية أن نيابة استئناف محافظة إب أحالت ملف القضية مع الجاني إلى النيابة الجزائية المتخصصة بصنعاء بتاريخ (١٢-٨-٢٠١٢م) - لم يصل إلى الجزائية إلا بعد (١٨) يوماً أي بتاريخ (١-٩-٢٠١٢م) ويؤكد والد الطفلة أن النيابة الجزائية بدورها لم تتخذ أي إجراء في القضية حتى الآن رغم ترده المستمر عليها ومتابعته لها.

وناشد أوبوكر الصمدي رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور علي ناصر سالم

سلوك الناس الديمقراطي



د / عبد الله الطلوع

■ مجتمعنا العربية تفقد بعضها للأسف للحد الأدنى من الديمقراطية الاجتماعية وهي لا تعلم ذلك، وعلى سبيل المثال أنظر كيف يدار الحديث في المجالس.. حيث يغلب الصوت الجهوي على الصوت الخافت.. أو كيف يتعامل الأب مع ابنائه وعائلته وماذا يعلم عنهم وعن سلوكياتهم.. أو كيف يتعامل الأستاذ في المدرسة أو الجامعة مع طلبته.. أو كيف يعامل بعض موظفي الدوائر الحكومية المواطنين.. أو ومدى اهتمام المواطن ببيئته.. ومدى تفشي الفساد والجشع الذي يؤدي إلى تقديم المصالح الشخصية على المصلحة العامة أو مدى العبث الإداري والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة.. أو كيف يظن البعض أن حرية مطلقة وتدعى حرية الآخرين.. إلى آخره والحس الديمقراطي الاجتماعي هو الذي يجعل الفرد يسأل ما هي حقوقي أي هو ذلك الحس الذي يجعل الفرد يصل إلى تلك الدرجة من الوعي والنضج التي تجعله يلتزم بواجباته تجاه بقية أفراد المجتمع وبالسلوك السليم مع الآخرين بنفس الدرجة التي يعرف بها حقوقه وكيف يحميها.

أو ربما حتى أن يبحث عن حقوقه فهو يعرف جيداً أن حقوقه الاجتماعية والمدنية قد ضمنها له المجتمع الديمقراطي مسبقاً ولا خوف عليها من الاغتصاب.. وهناك من يغتصب حق الآخرين بكل جرأة في المساكن والخدمات العامة ومن يتجاوز ويعبث بالأنظمة والقوانين متى ما أراد وبما يناسبه أو يحقق مصالحه الذاتية.. أو المتاجر الذي يستغل وضع الأسواق التفرقة العنصرية ويخالف حقوق الإنسان دون أن يتعرض أي منهم للمساءلة وتطبيق العقوبات القانونية.. إذا لابد لهذه المجتمعات أن تكتسب أولاً الحس الناضج وأن يلتزم بالمراسم وحتى ما حدث ذلك لن يكون هناك أي سبيل سوى تطبيق الفكر الديمقراطي الاجتماعي بكل مؤسساته والتزاماته.. زينا جذب اليمن الفتن قانت القادر على ذلك.